نفائس الفصول

فصل في أن الحسنات العظيمة تمحو السيئات العظيمة

مستل من كتاب: زاد المعاد (٣ / ٥١٨ - ٥٢٣) ط.عطاءات

لابن قيّم الجوزية -رحمه الله-

للمزيد من الفصول النفيسة:

فصل

وفيها: أن الكبيرة العظيمة مما دون الشرك قد تُكفَّر بالحسنة الكبيرة الماحية، كما وقع الجَسُّ من حاطبٍ مكفَّرًا بشهوده بدرًا؛ فإن ما اشتملت عليه هذه الحسنة العظيمة من المصلحة، وتضمَّنته من محبة الله لها ورضاه بها وفرحه بها ومباهاته لملائكته بفاعلها= أعظمُ مما اشتملت عليه سيئة الجس من المفسدة وتضمنته من بغض الله لها، فغلب الأقوىٰ علىٰ الأضعف فأزاله وأبطل مقتضاه.

وهذه حكمة الله سبحانه في الصحة والمرض الناشئين من الحسنات والسيئات الموجِبتَين[٢] لصحة القلب ومرضه، وهي نظير حكمته تعالىٰ في الصحة والمرض اللاحِقَين للبدن، فإنَّ الأقوىٰ منهما يقهر المغلوب ويَصير الحكمُ له حتىٰ يذهب أثر الأضعف؛ فهذه حكمته في خلقه وقضائه وتلك حكمته في شرعه وأمره.

وهذا كما أنه ثابت في محو السيئات بالحسنات لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ

---

(١) وقد بوّب البخاري بذلك في كتاب الأدب فقال: «باب من لم يَرَ إكفار مَن قال ذلك متأولًا أو جاهلًا»، ثم أورد قصة حاطب معلّقًا باختصار.

(٢) كذا في ف. وفي سائر الأصول: «الموجبين».

﴿ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]، وقولِه تعالىٰ: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١]، وقولِه ﷺ: «**وأتبع السيئة الحسنة تمحُها**»(١)= فهو ثابت في عكسه، لقوله(٢) تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وقوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]، وقولِ عائشة عن زيد بن أرقم لما باع بالعينة: «إنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب»(٣)، وكقوله(٤) ﷺ في الحديث الذي رواه البخاري في «صحيحه»(٥): «**من ترك**

---

(١) أخرجه أحمد (٢١٣٥٤) والترمذي (١٩٨٧) والحاكم (١/ ٥٤) من حديث ميمون بن أبي شبيب عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الترمذي: حديث حسن.
وقد اختلف في إسناد الحديث علىٰ ميمون بن أبي شبيب، فروي عنه عن معاذ كما عند أحمد (٢١٩٨٨، ٢٢٠٥٩) والترمذي (عقب السابق) وغيرهما، وكلاهما مرسل لأن ميمونًا لم يسمع من أبي ذر ولا معاذ. علىٰ أن للحديث عن كليهما ـ ولاسيما عن معاذ ـ شواهد ومتابعات تقويه وتعضده، وقد صححه الألباني بمجموعها. انظر: «الزهد» لهنّاد (١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٥) و«جامع العلوم والحكم» (الحديث ١٨) و«الصحيحة» (١٣٧٣، ١٤٧٥، ٣٣٢٠).

(٢) ز: «كقوله».

(٣) أخرجه عبد الرازق (١٤٨١٢) وابن المنذر في «الأوسط» (١٠/ ٣٦٥) والدارقطني (٣٠٠٢، ٣٠٠٣) والبيهقي في «السنن» (٥/ ٣٣٠)، وقد حسّنه المؤلف وقوّاه في «تهذيب السنن» (٢/ ٤٥٧، ٤٦٩).

(٤) ب، ن: «ولقوله».

(٥) برقم (٥٩٤) من حديث بريدة بن الحُصيب الأسلمي.

صلاة العصر حبط عمله»، إلىٰ غير ذلك من النصوص والآثار الدالة علىٰ تدافع الحسنات والسيئات وإبطال بعضها بعضًا وإذهابِ أثر القوي منها لِما دونه[1]، وعلىٰ هذا مبنىٰ الموازنة والإحباط.

وبالجملة فقوة الإحسان ومرض العصيان يتصاولان ويتحاربان، ولهذا المرض مع هذه القوة حالةُ تزايدٍ وترامٍ إلىٰ الهلاك، وحالةُ انحطاطٍ وتناقصٍ ـ وهي خير حالات المريض ـ، وحالةُ وقوفٍ وتقابُلٍ إلىٰ أن يقهر أحدهما الآخر. وإذا حلَّ[2] وقت البُحران[3] ـ وهو ساعة المناجزة ـ فحظ القلب إحدىٰ الخُطَّتين[4]: إما السلامة وإما العطب، وهذا البحران يكون وقت فعل الموجِبات[5] التي توجب رضىٰ الرب تعالىٰ ومغفرتَه أو توجب سخطه وعقوبته، وفي الدعاء النبوي: «**أسألك مُوجِباتِ رحمتك**»[6]، وقال عن

---

(١) كذا في ف، وفي سائر الأصول والمطبوع: «وذهاب أثر القوي منها بما دونه»، إلا أن «منها» ساقطة من ص، د، ز. و«أذهب الشيءَ» و«ذهب به» بمعنىٰ.

(٢) ث، س، المطبوع: «دخل»، تصحيف.

(٣) وقت البُحران: هو ساعة الفصل في التدافع الحاصل بين طبيعة الإنسان والمرض، وعندئذ تتغير حال المريض دَفعةً إما إلىٰ الصحة وإما إلىٰ العطب، وإذا كان البُحران في الحمّىٰ إلىٰ الصحة فكثيرًا ما يصحبه عرق غزير وانخفاض سريع في درجة الحرارة. وهي كلمة سُريانية الأصل. انظر: «القول الأصيل فيما في العربية من الدخيل» للدكتور ف. عبد الرحيم.

(٤) ص، د، ز: «أحد الخَطَّين».

(٥) ث، س، المطبوع: «الواجبات»، تحريف لأنه سيأتي: «... أو توجب سخطه وعقوبته».

(٦) روي ذلك من حديث ابن أبي أوفىٰ، وابن مسعود، وأنس، وشداد بن أوس؛ أشهرها حديث ابن أبي أوفىٰ في صلاة الحاجة عند الترمذي (٤٧٩) وابن ماجه (١٣٨٤) وقال =

طلحة يومئذ: «**أوجب طلحة**»(١)، ورُفع إلىٰ النبي ﷺ رجل وقالوا: يا رسول الله، إنه قد أوجب، فقال: «**أعتقوا عنه**»(٢).

وفي الحديث الصحيح: «**أتدرون ما المُوجِبتان؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئًا دخل النار**»(٣).

يريد أن التوحيد والشرك رأس الموجبات وأصلها، فهما بمنزلة السم القاتل قطعًا والتِرياق المُنجي قطعًا.

وكما أن البدن قد تعرض له أسباب رديَّة لازمة توهن قوَّتَه وتُضعفها، فلا ينتفع معها بالأسباب الصالحة والأغذية النافعة، بل تحيلها تلك الموادُّ الفاسدة إلىٰ طبعها وقوتها، فلا يزداد بها إلا مرضًا، وقد تقوم به موادُّ صالحةٌ وأسباب موافقة توجب قوته وتمكُّنه من الصحة وأسبابِها، فلا تكاد تضرُّه الأسباب الفاسدة، بل تحيلها تلك المواد الفاضلة إلىٰ طبعها= فهكذا موادُّ

= الترمذي: حديث غريب وفي إسناده مقال؛ وأسانيد الجميع واهية بمرّة عدا حديث شدّاد عند الطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٧٩) بإسناد مقارِب. وانظر: «الصحيحة» (٣٢٢٨) و«الضعيفة» (٢٩٠٨).

(١) وذلك يوم أُحُد، وقد سبق تخريجه (ص٢٣٣)، وانظر: (ص٢٣٩).

(٢) تمامه: «يُعتق الله بكل عضوٍ منه عضوًا منه من النار». وقوله: «أوجب» يعني: النارَ بالقتل، كما في رواية أبي داود. والحديث أخرجه أحمد (١٦٠١٢، ١٦٩٨٥) وأبو داود (٣٩٦٤) والنسائي في «الكبرىٰ» (٤٨٧٠- ٤٨٧٢) وابن حبان (٤٣٠٧) والحاكم (٢/ ٢١٢) عن واثلة بن الأسقع، وإسناده ضعيف. انظر: «الضعيفة» (٩٠٧).

(٣) أخرجه أحمد (١٥٢٠٠) ومسلم (٩٣/ ١٥١) من حديث جابر إلا أن لفظه: أتىٰ النبي ﷺ رجل فقال: يا رسول الله، ما الموجبتان؟ فقال رسول الله ﷺ: «من مات...» إلخ.

صحةِ القلب وفساده.

فتأمل قوة إيمان حاطبٍ التي حملته علىٰ شهود بدرٍ وبذلِه نفسَه مع رسول الله ﷺ وإيثارِه اللهَ ورسولَه علىٰ قومه وعشيرته وأقاربه وهم بين ظهرانَي العدوِّ وفي بلدهم، ولم يَثْنِ ذلك عِنان عزمه، ولا فلَّ مِن حدِّ إيمانه ومواجهته بالقتال لمن أهلُه وعشيرته وأقاربه عندهم، فلما جاء مرض الجسِّ برزت إليه هذه القوة، فكان البحران صالحًا فاندفع المرض وقام المريض كأن لم يكن به قَلَبة[1]، ولما رأىٰ الطبيب قوة إيمانه قد استعلت علىٰ مرض جسه وقَهَرتْه قال لمن أراد فَصْده: لا يحتاج هذا العارض إلىٰ فِصاد، «**وما يدريك لعل الله اطلع علىٰ أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**».

وعكس هذا ذو الخويصرة التميمي وأضرابه من الخوارج الذين بلغ اجتهادهم في الصلاة والصيام والقراءة إلىٰ حدٍّ يَحقر أحدُ الصحابة عملَه معه، كيف قال فيهم: «**لئن أدركتهم لأقتلنَّهم قتلَ عادٍ**»[2]، وقال: «**اقتلوهم فإن في قتلهم أجرًا عند الله لمن قتلهم**»[3]، وقال: «**شر قتلىٰ تحت أديم السماء**»[4]؛ فلم ينتفعوا بتلك الأعمال العظيمة مع تلك المواد الفاسدة المهلكة واستحالت فاسدةً.

---

(١) أي كأن لم يكن به ألم ولا علّة. ولا يُستعمل «قلبة» إلا في النفي.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٤، ٧٤٣٢) ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦١١، ٥٠٥٧، ٦٩٣٠) ومسلم (١٠٦٦/ ١٥٤) من حديث علي.

(٤) أخرجه أحمد (٢٢١٥١، ٢٢١٨٣، ٢٢٣١٤) والترمذي وحسَّنه (٣٠٠٠) وابن ماجه (١٧٦) والطبراني في «الكبير» (٨/ ١٤٢) والحاكم (٢/ ١٤٩) من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأسانيد حسان يشد بعضها بعضًا.

وتأمل حالَ إبليس، لما كانت المادة المهلكة كامنةً في نفسه لم ينتفع معها بما سلف من طاعاته ورجع إلىٰ شاكلته وما هو أولىٰ به، وكذلك الذي آتاه الله آياته فانسلخ منها فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين، وأضرابه وأشكاله؛ فالمُعوَّل علىٰ السرائر والمقاصد والنيات والهمم، فهي الإكسير الذي يقلب نحاس الأعمال ذهبًا أو يردُّها خَبَثًا، وبالله التوفيق.

ومن له لب وعقل يعلم قدر هذه المسألة وشدة حاجته إليها وانتفاعه بها ويطَّلع منها علىٰ باب عظيمٍ من أبواب معرفة الله سبحانه، وحكمته في خلقه وأمره وثوابه وعقابه، وأحكامِ الموازنة، وإيصال اللذة والألم إلىٰ الروح والبدن في المعاش والمعاد، وتفاوتِ المراتب في ذلك بأسباب مقتضية بالغة ممن هو قائم علىٰ كل نفس بما كسبت.

---

(١) مكانه بياض في ص، د. وكذا في خمسة الفصول الآتية.

(٢) «إظهار» سقط من المطبوع.